مجلة جديد الاقتصاد
Djadid El-iktissad
ISSN : 1112-7341

تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع

The UAE's experience in moving to a diversified economy

د.سعود وسيلة
جامعة أكلي محند اولحاج–البويرة

د.فرحات عباس
جامعة محمد بوضياف – المسيلة

تاريخ الاستلام: 2017/05/12 تاريخ قبول النشر: 2017/12/31

الملخص : تعد الإمارات العربية المتحدة من الدول التي اعتمدت على الثروة النفطية التي تملكها في سبيل بناء اقتصادها والنهوض به، لكنها بالموازاة مع ذلك عملت ضمن سياساتها العامة طويلة الأمد على الاستثمار في كافة القطاعات الممكنة التي تمنح للإمارات مجالا آمنا من الحركة، بدلا من التبعية المطلقة لقطاع واحد. وقد جاءت الدراسة بهدف تحليل المعطيات الخاصة بالاقتصاد الإماراتي للفترة 2011–2015، للتعرف على مدى وصول الإمارات لتحقيق غاياتها المسطرة والمتعلقة بتنويع اقتصادها. وقد أبرزت الدراسة أن التجربة الإماراتية في مجال تنويع مصادر الدخل تعرف نجاحا معتبرا، حيث وصلت سياستها التنويعية إلى معدلات مرتفعة، فانخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى حدود 30% بمقابل ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى إلى حدود 70% في الاقتصاد الإماراتي. وهو ما يثبت فعالية هذه التجربة وإمكانية ضبط تأثير القطاع النفطي على الاقتصاد ككل.

الكلمات المفتاحية: نفط، تنويع مصادر الدخل، صناعة....

Abstract: The United Arab Emirates is one of the countries that relied on oil wealth to build and improve its economy. At the same time, the UAE has worked in its long-term policy to invest in all possible sectors that give it a safe space of movement rather than absolute dependence on one sector. In this context, this study was designed to analyze the UAE economy data during the period 2011-2015, to determine the UAE's extent achieving of the objectives for diversification of its economy. The study concluded that the UAE's experience in diversifying sources of income is remarkably successful, where its development and diversification policy has reached advanced (high) rates.It is observed that the percentage of the oil sector's contribution has been reduced to 30% in exchange for the strong contribution of other sectors to the 70% in the UAE economy. This proves the effectiveness of this experience and the possibility of controlling the impact of the oil sector on the economy as a whole.

Keywords: Oil, Diversification of income sources, Industry

مقدمة:

يظل اعتماد العديد من الدول على قطاع النفط كمصدر أساسي وأول للدخل، ساريا في مختلف مناطق العالم، وفي الاقتصاديات النامية على وجه الخصوص، وهو ما يشكل خطرا عليها في حالة اختلال السوق النفطية. وهو ما ظهر من الأزمة الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية، التي هوت من خلالها أسعار النفط إلى الأسفل وفقدت معدلا كبيرا من أسعارها، وهو ما أثر على استقرار الاقتصاد في العديد من الدول التي تعتمد عليه بالدرجة الأولى والتي خلطت حسابات سياسات وخطط التنمية المسطرة من قبل الحكومات في هذه البلدان.

وتماشيا مع ذلك، قامت الإمارات العربية المتحدة باتخاذ قرارات قطعية، أتبعتها بتسطير مجموعة من السياسات التي هدفت من خلال تطبيقها، إلى التخلي عن قطاع النفط، أو الخفض على الأقل من نسبة الاعتماد عليه، وضمان تنوع في قطاعاتها الاقتصادية تغنيها عن الارتباط الكبير بقطاع المحروقات.انطلاقا من ذلك يمكن صياغة الإشكالية التالية:

"ما مدى نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي المعتمدة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة؟"

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال ضرورة تنويع الاقتصادات لمصادر دخلها المختلفة، وعدم حصرها بقطاع واحد فقط، كقطاع النفط الذي ترتبط به العديد من الدول في العالم، وهو ما يشكل خطرا على استقرارها ونمو اقتصادها بسبب التغيرات المتواصلة في أوضاع السوق النفطية العالمية.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على إحدى التجارب الناجحة في عمليات التنويع الاقتصادي، بعدما كان اقتصادا قائما على النفط بالدرجة الأولى لسنوات طويلة، وهو

اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لتحديد مدى نجاح استراتيجيتها المتعلقة بتطوير بنيتها الاقتصادية وتنويعها.

حدود الدراسة:

تقتصر على دراسة اقتصاد الإمارات العربية المتحدة مجتمعة (الاقتصاد الكلي للإمارات السبعة المكونة للدولة)، وذلك خلال استخدام معطيات الاقتصاد الإماراتي للفترة الزمنية الممتدة بين 2011 و2015، والصادرة ضمن التقارير الرسمية المقدمة من قبل الهيئات الرسمية الإماراتية مثل وزارة الاقتصاد.

أولا– مفاهيم عامة حول سياسة التنويع الاقتصادي:

يعد التنويع الاقتصادي من المفاهيم والسياسات التي تعرف نقاشا كبيرا خلال السنوات الأخيرة من قبل الباحثين وقادة الحكم في العالم.

I–تعريف سياسة التنويع الاقتصادي: تختلف المعاني التي وضعت للتنويع الاقتصادي باختلاف الهدف من ذلك، أو مجال التنويع، حيث يقصد بالتنويع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام بـــ "تنويع الصادرات "ويعبر به بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية.[1](Hivdt M، 2013، 04)

كما يعرف التنويع الاقتصادي بصفة أدق بأنه: "العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال، ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق"[2]. (مرزوك، 2013، 08)

II– أهمية التنويع الاقتصادي:هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها:[3] (united nations، 2011، 14)

- ✓ يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية.
- ✓ زيادة تحقيق المكاسب التجارية.
- ✓ تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي.
- ✓ يساعد أكثر على التكامل الإقليمي.
- ✓ يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص.
- ✓ بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- ✓ تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.
- ✓ تحقيق الاستقرار للموازنة العامةمن خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- ✓ تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق الأموال المطلوبة.

III–أهداف التنويع الاقتصادي: تسعى الدول من خلال سياسة التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:[4] (العيساوي، 2009، 15-20)

- ✓ **حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية**: خصوصا بالنسبة للبلدان التي تعتمد على النفط، حيث أن أسعاره تحدد غالبا خارج إرادة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية، وبالتالي فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار، مما يستلزم سياسة التنويع الاقتصادي للتغلب عليها وتحقيق الاستقرار.
- ✓ **تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية**: حققت البلدان النفطية ايرادات مالية ضخمة في سنوات السبعينات مما قلل من مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في منتصف الثمانينات ومع حدوث تقلبات حادة في أسعار النفط، مما شجع على ظهور سياسات التنويع الاقتصادي في بعض البلدان النامية النفطية من خلال اتخاذ عدة اجراءات تستهدف تنويع اقتصاداتها، وذلك بتشجيع قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من اجل رفع

مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي، أي تقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط.

- ✓ **تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**: تهدف الكثير من بلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية، كما أن له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية.
- ✓ **تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي**: يهدف الاستثمار الأجنبي في الكثير من البلدان النامية إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

IV- أنماط التنويع الاقتصادي: يمكن للدولة أن تعتمد على سياسة التنويع الاقتصادي من خلال مدخلين أساسيين هما:[5] (باهي وروابنية، 2016، 136).

1. **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)**: يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفاديا لظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية" أو "المرض الهولندي".

التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

2. **تنويعالأسواق**: ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أوعدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لوكان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك

وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. وعموما،تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، والتصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

ثانيا: التعريف بالاقتصاد الإماراتي

أثبت الاقتصاد الإماراتي خلال السنوات الماضية معدلات نمو عالية على مستوى منطقة الخليج، والعالم ككل، وهذا نظرا للخصوصيات التي أضحت تميز هذا الاقتصاد.

I- التعريف بالإمارات العربية المتحدة:

هي دولة اتحاديةتقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا، تطل على الشاطئ الجنوبيللخليج العربي، لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عُمان.

تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 7 في العالم من حيث احتياطياتها النفطية، وتمتلك واحدا من أكثر الاقتصادات نموا في غرب آسيا، إن اقتصاد دولة الإمارات يحتل المرتبة 22 على مستوى العالم في أسعار الصرف في السوق، وهي ثاني أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد وعلى نسبة عالية نسبيا في مؤشر التنمية البشرية للقارة الآسيوية، وتحتل المرتبة 40 عالميا. وتصنف دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها ذات الدخل المرتفع والتطوير الاقتصادي النامي من خلال صندوق النقد الدولي. وتعد دولة الإمارات واحدة من أغنى الدول العربية ودخل الفرد فيها مرتفع، وهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على المواد البترولية وصناعاتها، وقد قامت بتحديثات هامة لاقتصادها بهدف تقليل اعتمادها على البترول.[6](الإمارات العربية المتحدة، ويكيبيديا، 2017)

II- مقومات الاقتصاد الإماراتي:

من بين أهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الإماراتي، والذي امتاز بها إلى غاية 2010 مايلي:[7](الإمارات العربية المتحدة، ويكيبيديا، 2017)

✓ يتميز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه اقتصاد مفتوح ونشط يعتمد على تنويع موارده، وأضحت بيئة ملائمة للاستثمار من كافة الوجهات العالمية.

✓ توافر مجتمع آمن وهو مؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم، وخاصة من الناحية الاقتصادية.

✓ اقتصاد قائم على بنية تحتية متطورة ومعرفة مستدامة.

✓ تعمل الإمارات على تطوير الموارد والمحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة.

✓ تفعيل دور القطاع الخاص وتقديم خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة.

✓ تمكن الاقتصاد الوطني من الانتقال التدريجي من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد متنوع تساهم فيه القطاعات غير النفطية بأكثر من ثلثي الناتج المحلي.

✓ بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الإمارات عام 2010 ما يقارب التريليون درهم مقابل ستة مليارات و500 مليون درهم خلال عام 1971، بزيادة قدرها 150%. فيما بلغ نصيب الفرد من هذا الناتج 132 ألف درهم خلال عام 2010 مقابل 100 ألف درهم خلال عام 1975.

✓ انخفضت نسبة التضخم من 08% عام 1979 إلى 0.88% عام 2010.

✓ تماشيا مع سياسة الدولة في تنويع موارد الاقتصاد فقد زادت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي لتصل إلى 70% خلال عام 2010 مقابل 10%خلال عام 1971.

✓ تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2010 المرتبة الـ 13 بين أكبر الدول المصدرة حيث بلغ حجم صادراتها حوالي 235 مليار دولار بنسبة 02% من صادرات العالم من السلع الإجمالية، بينما تبوأت الدولة المرتبة الـ 18 بين الدول

المستوردة في العالم حيث بلغت قيمة وارداتها 170 مليار دولار من السلع التجارية بنسبة 1.4% من إجمالي واردات العالم.

I- الاستراتيجية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة: تعتبر وزارة الاقتصاد المسؤولة في الدولة عن وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد، وفيما يلي أهم عناصر استراتيجية الاقتصاد الإماراتي:[8](وزارة الاقتصاد، 2016، 12، 13)

1. **الرؤية:**اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة.

2. **الرسالة:**تنمية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية، بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية، وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية، بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة.

3. **القيم:**من أهم القيم التي يقوم عليها الاقتصاد في الإمارات نذكر:

✓ *الشفافية:* تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات، والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين.

✓ *احترام الحقوق:* احترام حقوق الموظفين والمستهلكين، وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.

✓ *التميز:* تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية.

✓ *المشاركة:* الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضفي قيمة مضافة على نتائج العمل.

✓ *الابتكار:* تهيئة المناخ الإيجابي لمعاونة الفئات المعنية على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية وتنافسية الدولة.

4. **الأهداف:** أهم الأهداف التي يتم وضعها ويخطط لتحقيها في الاقتصاد الإماراتي ما يلي:

- ✓ تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي.
- ✓ تطوير وتنويع الصناعات الوطنية.
- ✓ تنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال الوطنية.
- ✓ زيادة جاذبة الدولة للاستثمارات.
- ✓ تمكين الممارسات التجارية السليمة، وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية.
- ✓ تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية.
- ✓ ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

ثالثا: تحليل معطيات الاقتصاد الإماراتي للفترة 2011-2015

من خلال المعطيات التالية سيتم تحديد مدى مساهمة القطاع المتنوع في الاقتصاد الإماراتي لتحديد مدى نجاعة سياسة التنويع المعتمدة.

I-المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة: تظهر وضعية أي اقتصاد في العالم من خلال قيم أهم المؤشرات التي تعبر عن حالة الاقتصاد وتعد انعكاسا لمدى صحته وتقدمه، ويظهر الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2011-2015، حتى تظهر مستوى الدور الذي تلعبه مختلف القطاعات في تنمية الاقتصاد الإماراتي وضمان استقلاليته عن قطاع بعينه.

الجدول رقم 01: أهم مؤشرات الاقتصاد الإماراتي خلال الفترة 2011-2015

(مليار درهم)	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي الجاري	1287.8	1371.4	1421.9	1476.2	1359.9
معدل النمو (%)	/	6.49	3.7	3.8	7.9 -

الناتج المحلي الجاري للقطاعات غير النفطية	794.5	832.2	890.9	968.8	1040.6
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1132.3	1190.0	1259.0	1300.3	1350.1
معدل النمو (%)	/	5.10	5.8	3.3	3.8
ناتج القطاعات غير النفطية بالأسعار الحقيقية	661.4	719.3	755.3	789.9	815.3
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الحقيقي (%)	58.41	60.45	60.00	60.75	60.8

المصدر:إدارة التخطيط ودعم القرار، "**التقرير الإحصائي السنوي 2011-2012، 2013، 2014، 2015**"، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، على الموقع الرسمي للوزارة http://www.economy.gov.ae:.

انطلاقا من الجدول رقم 01 يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة الناتج المحلي الجاري خلال فترة الدراسة بمعدل نمو 5.6% بين سنتي 2011 و2015، مع تسجيل نسبة تطور موجبة طيلة الفترة، ما عدا بين السنتين الآخرتين أي انخفض هذا الناتج بنسبة 7.9%.في حين انتقلت قيمة الناتج الإماراتي المحلي الحقيقيمن 1132.3 مليار درهم سنة 2011 إلى 1350.1 مليار درهم سنة 2015، أي بنسبة تطور موجبة وصلت إلى حدود 19.24%.بينماسجل ناتج القطاعات غير النفطية خلال الفترة 2011-2015 زيادة موجبة، سواء فيما يخص الناتج وفقا للأسعار الجارية أو الناتج الحقيقي. حيث بلغ تطور الناتج الجاري للقطاعات غير النفطية مقدار 246.1 مليار درهم أي بنسبة 31% خلال 05 سنوات، أما الناتج الحقيقي للقطاعات غير النفطية فقد ارتفع أيضا بنسبة 23.3% خلال نفس الفترة. ويسجل ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الحقيقي من 58.41% سنة 2011 إلى 60.8% سنة 2015.

ومن خلال هذه الأرقام يظهر أن مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الإماراتي تعد معتبرة، خصوصا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تسعى الإمارات إلى بلوغ مستويات عالية من نسب الاعتماد على قطاعات متنوعة في الاقتصاد بعيدا

عن النفط، وهو ما تحقق من خلال بلوغ نسبة تقارب 60% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وهذا انعكاس لدعم القطاعات الأخرى إلى غاية وصولها إلى تقديم إضافة حقيقية في الاقتصاد، عن طريق دعم البنى التحتية والهياكل المستقبلة، وتشجيع الاستثمار في كافة المجالات مع منظومة تشريعية مرنة وجاذبة تمنح الحرية في استقطاب وحركة الأموال

II- تطور مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي للإمارات: تظهر الإمارات العربية اهتماما بالغا بكافة قطاعات النشاط الممكنةفي إطار استراتيجيتها في التخلي عن الاعتماد على قطاع النفط. ويظهر الجدول الموالي تطور مساهمة مجموعة من القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الجاري خلال الفترة 2011 و2015.

الجدول رقم 02: تطور ناتج أهم القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الإماراتي لفترة 2011-2015

(مليون درهم)	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	8653	8789	9223	9468	9746
نسبة المساهمة (%)	0.7	0.6	0.6	0.6	0.7
الصناعات التحويلية	99402	105690	108085	115141	116380
نسبة المساهمة (%)	7.7	7.7	7.5	7.8	8.8
الكهرباء والمياه وإدارة النفايات	30934	34763	35705	38825	46471
نسبة المساهمة (%)	2.4	2.5	2.5	2.6	3.5
التشييد والبناء	115806	112728	115646	122268	127693
نسبة المساهمة (%)	9.0	8.2	8.1	8.3	9.7
التجارة وإصلاح المركبات	130089	137178	150680	155774	160969
نسبة المساهمة (%)	10.1	10.0	10.5	10.5	12.2
النقل والتخزين	72094	75824	79598	84260	89983
نسبة المساهمة (%)	5.6	5.5	5.6	5.7	6.8
الإقامة والخدمات الغذائية	22027	24375	28564	31968	32402
نسبة المساهمة (%)	1.7	1.8	2.0	2.2	2.5
المعلومات والاتصالات	31199	31937	32875	36182	37929
نسبة المساهمة (%)	2.4	2.3	2.3	2.4	2.9
الأنشطة العقارية	56711	65148	66070	74400	81184
نسبة المساهمة (%)	4.4	4.7	4.6	5.0	6.2

40783	39118	36686	34033	33031	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
3.1	2.6	2.6	2.5	2.6	نسبة المساهمة (%)
27377	25871	23643	21242	19788	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
2.1	1.7	1.7	1.5	1.5	نسبة المساهمة (%)
16237	15648	14000	13193	11388	التعليم
1.2	1.1	1.0	1.0	0.9	نسبة المساهمة (%)
16629	16012	14866	12014	8923	الصحة والخدمة الاجتماعية
1.3	1.1	1.0	0.9	0.7	نسبة المساهمة (%)
7012	6545	6075	6307	5442	الفنون
0.5	0.4	0.4	0.5	0.4	نسبة المساهمة (%)

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، "**الحسابات القومية**"، على .http://fcsa.gov.ae:

الشكل رقم 01 : تطور الناتج المحلي الجاري للقطاعات غير النفطية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011-2015

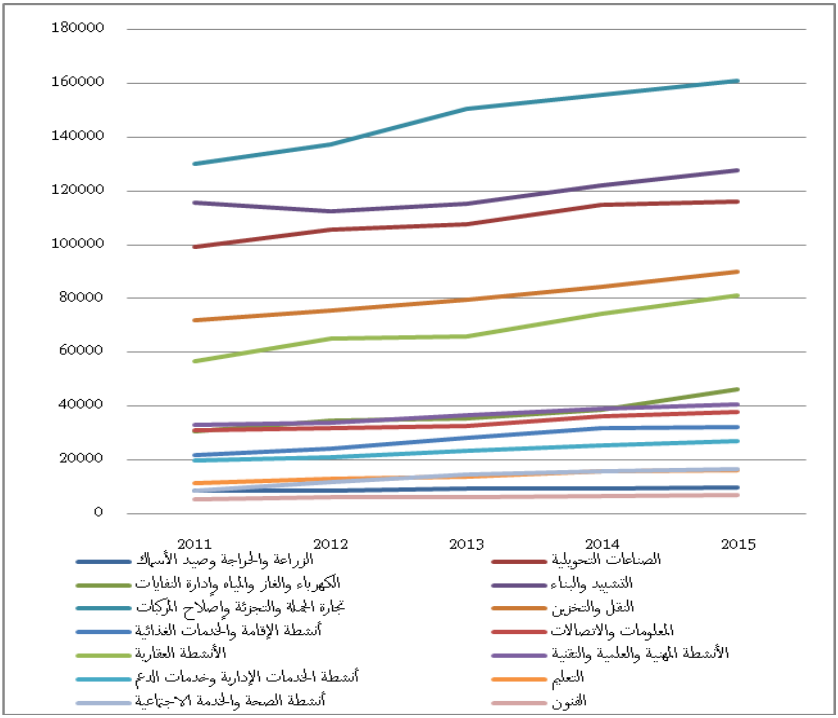

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 02

يظهر الشكل السابق تطور قيمة الناتج المحلي لمجموعة من القطاعات غير النفطية في الإمارات العربية المتحدة، حيث توضح الأرقام أن كافة القطاعات غير النفطية تسجل زيادة موجبة طيلة فترة الدراسة مع اختلاف معدلات النمو من قطاع لآخر.

ففي حين تظل نسبة تطور القيمة المضافة من قطاعات الفنون، والزراعة وصيد الأسماك، منخفضة ومستقرة في نفس الوقت، فإن باقي القطاعات عرفت عموما تطورا موجبا ومستمرا طيلة فترة الدراسة، مع ملاحظة تذبذب في كل من قطاع الأنشطة العقارية، والتشييد والبناء، بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات السابقة.

لكن يلاحظ بصورة واضحة اختلاف مساهمة كل قطاع في الناتج الإجمالي للإمارات العربية والمتحدة، ويظهر الشكل الموالي نسب مساهمة كل قطاع خلال الفترة 2011-2015.

الشكل رقم 02 : تطور مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدةخلال الفترة 2011-2015

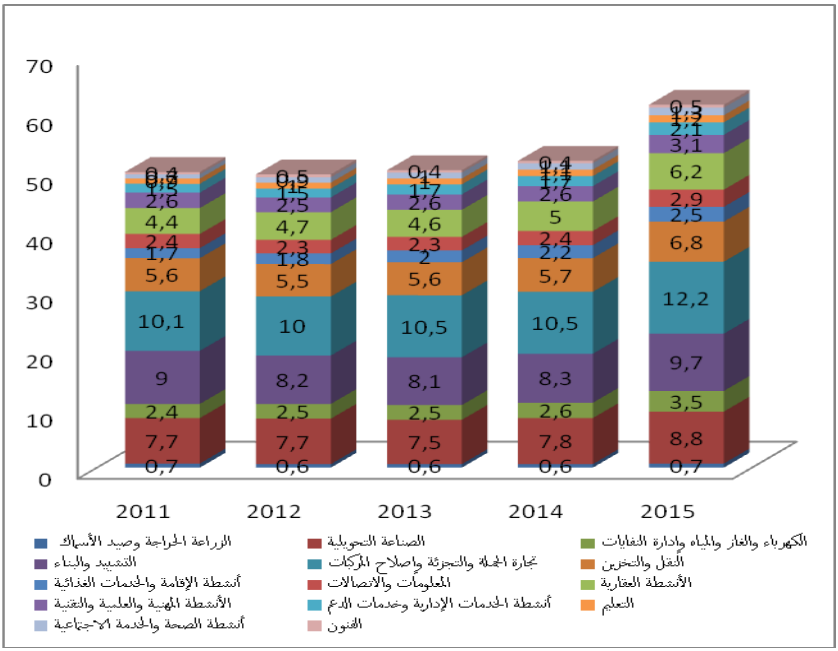

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 02

يظهر الشكل السابق أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع الصناعات التحويلية، تعد من أهم القطاعات غير النفطية التي يقوم عليها الاقتصاد الإماراتي، حيث أن نسبة مساهمة هذه القطاعات تعرف زيادة معتبرة سنويا، وتشكل أعلى نسب الإضافة في الناتج المحلي الجاري من جهة أخرى. يلي ذلك قطاعي الأنشطة العقارية والنقل التخزين، حيث تتراوح قيمتهما المضافة في حدود 06%. في حين تظل نسبة مساهمة باقي القطاعات ضعيفة نوعا ما تتراوح بين 0.5-3.5%.

هذه الأرقام نتجت عن طبيعة النشاط الاقتصادي في الإمارات والذي يشهد تطورا كبيرا في مجال البناء والعمران والنشاطات العقارية، حيث أصبحت أهم الإمارات كدبي وأبو ظبي قبلة عالمية للراغبين في اكتساب سكنات جاهزة ومجهزة بأرقى مستويات التكنولوجيا، وهو ما ضاعف من حجم النشاط في هذه السوق مما انعكس على قيمة الإضافة المحققة في الناتج المحلي.

دون أن ننسى تحول دبي مثلا إلى وجهة عالمية لمحبي التسوق، مما زاد من وتيرة وحجم التجارة العالمية بين الإمارات العربية السبعة وباقي العالم، وهو ما يبرز اتجاه سياسة التنويع الإماراتية نحو النجاح، فهي تعرف زيادة في مستويات الفعالية سنويا، من خلال ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي وفي الصادرات في نفس الوقت.

III- تحليل معطيات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: تعد منطقة الإمارات العربية المتحدة من بين أكثر المناطق في العالم نشاطا في مجالات الاستثمار، والاقتصاد والتجارة، حيث أضحت مركزا تجاريا عالميا للعديد من السلع والخدمات، كما تتميز الدولة بعلاقات متنوعة مع العديد من الدول المجاورة، ودول القارة والعالم.ويظهر في الجدول التالي أهم تقديرات التجارة الخارجية خلال الفترة 2011-2015 في الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم 03:قيم التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدةللفترة 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات غير النفطية (مليار درهم)	134.0	169.7	171.2	157.6	185.5
نسبة النمو (%)	/	26.64	0.88	7.9 -	17.70
إعادة التصدير (مليار درهم)	310.8	378.6	443.4	455.9	418.4
نسبة النمو (%)	/	21.8	17.11	2.82	8.20 -
الواردات (مليار درهم)	844.4	958.7	971.4	991.9	952.2
نسبة النمو (%)	/	13.54	1.32	2.10	4.00 -
إجمالي التجارة الخارجية (مليار درهم)	1227.6	1455.9	1586.0	1605.5	1556.2

المصدر:إدارة التخطيط ودعم القرار، "**التقرير الإحصائي السنوي 2011-2012، 2013، 2014، 2015**"، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، على الموقع الرسمي للوزارة http://www.economy.gov.ae:.

انطلاقا من الجدول رقم 03 يظهر ارتفاع قيمة إجمالي التجارة الخارجية في الإمارات العربية المتحدة بين سنتي 2011 و2015 بنسبة 26.8%، حيث ارتفعت قيمتها من 1227.6 مليار درهم سنة 2011 إلى 1556.20 مليار درهم سنة 2015.

حيث ارتفعت كل من قيمة الواردات (من 844.4 مليار درهم سنة 2011 إلى 952.2 مليار درهم سنة 2015)، وقيمة إعادة التصدير من 310.8 مليار درهم سنة 2011 إلى 418.4 مليار درهم سنة 2015.

بينما عرفت قيمة الصادرات غير النفطية ارتفاعا ملحوظا بلغ نسبة 38.4% بين سنتي 2011 و2015.

وتؤكد النتائج السابقة أن الصادرات غير النفطية لا زالت تعرف تطورا ملحوظا في تأثيرها على الاقتصاد الإماراتي، وبالرغم من ارتفاع قيمة الواردات إلا أن قيمة الصادرات غير النفطية ترتفع أيضا خلال نفس الفترة بنسب أعلى، وهو ما يساعد الميزان التجاري لتحقيق فائض أو استقرار بدلا من تحقيق العجز. وهو ما يشير إلى سعي الإمارات في تنفيذ استراتيجيتها القائمة على تنويع مصادر دخلها، إلى تحقيق

النجاح والكفاءة المنشودة، من خلال دعم القطاعات المنتجة البعيدة عن قطاع المحروقات، حتى لا تظل مرتبطة ومرهونة بأسعاره وأوضاعه العالمية.

IV- اقتصاد ما بعد النفط في الإمارات العربية المتحدة: بعد النجاح الملفت لسياسة التنويع الاقتصادي الت يتوجت بتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى قرابة 70%، اتجهت الدولة نحو تبني استراتيجية متكاملة لـــ "اقتصاد ما بعد النفط" كإطار عام للانتقال بمسيرة التنمية في الإمارات إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور، وذلك بناء على:[9] (أحمد ماجد، أوت 2016، 42، 43)

- ✓ تطويرقطاعات اقتصادية جديدة.
- ✓ تعزيزكفاءة وفعالية القطاعات القائمة.
- ✓ بناء أجيال قادرة على قيادة اقتصاد وطني يتسم بالاستدامة والتوازن.
- ✓ بناء القدرات الذاتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن النفط.
- ✓ تطويرالتعليم ودعم البحث العلمي.
- ✓ تحفيز الابتكار والإبداع وتنمية العقول البشرية.
- ✓ دعم وتطويرالصناعة والقطاعات الاقتصادية عالية النمو ذات القيمة المضافة العالية.

الخاتمة:

تظهر تجربة الإمارات العربية المتحدة إحدى التجارب الفعالة في الوقت الحالي في التحول نحو الاقتصاد المتنوع بدلا من التركيز التام على الاقتصاد الريعي وعائداتها التي تتعرض للعديد من الأزمات سواء من حيث حجم الطلب عليها، أو من حيث أسعارها، خصوصا في ظل الأوضاع غير المستقرة في العديد من الدول النفطية.

هذا ما دفع الحكومة الإماراتية إلى وضع استراتيجية متكاملة وعلى المدى المتوسط والبعيد حتى تتمكن من التخلي عن ارتباطها بقطاع النفط الذي ميزها لسنين عديدة منذ اكتشافه بهذه المنطقة، وتوجهها نحو بناء يقوم على معرفة بالدرجة الأولى، وتنويع مصادر الدخل.

وقد انعكس ذلك على الاقتصاد الإماراتي الذي وصلت القطاعات غير النفطية به لتكون أكثر من 70% من الناتج الداخلي الخام، وتمثل نسبة معتبرة من قيمة صادرات البلد، وهذا كنتيجة للاستثمارات المقامة في هذا المجال كالبنى التحتية والمباني والمنشآت التي تساعد وتسهل العمل والتكور للقطاعات الأخرى أهمها التجارة والنقل والاتصالات.

المراجع:

[1]Hivdt M, **« economic diversification in GCC countries: past records and future trends"**, Kuwait program on development, governance and globalization in Gulf States, The London school of economic and political science, London, 2013, p 04.

[2] **عاطف لافي مرزوك، "التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013، ص 08.**

[3]United Nations, **« Economic diversification in Africa: a review of selected countries"**, office of the special adviser on Africa, 2011, p 14.

[4]اسماعيل حمادي مجبل العيساوي، **"سياسة التنويع الاقتصادي وآثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط، المملكة العربية السعودية نموذجا"**، مذكرة ماجستير في الإدارة، جامعة الانبار، العراق، 2009، ص ص 15-20 بتصرف.

[5] موسى باهي، كمال روابنية، **"التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية–حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 136.

[6]**"الإمارات العربية المتحدة"**، على ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع https://ar.wikipedia.org تاريخ الإطلاع: 2017/03/20 على الساعة 15.31.

[7]نفس المرجع، تاريخ الإطلاع: 2017/03/20 على الساعة 16.17.

[8] وزارة الاقتصاد، **"التقرير الإحصائي السنوي لعام 2015"**، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار 05، 2016، ص ص 12، 13.

[9]أحمد ماجد، **"دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية"**، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، أوت 2016، ص ص 42، 43.